Naciones Unidas A/HRC/19/G/4

Asamblea General

Distr. general
8 de marzo de 2012
Español
Original: inglés

Consejo de Derechos Humanos
19º período de sesiones
Tema 4 de la agenda
Situación de los derechos humanos que requieren la atención del Consejo

Nota verbal de fecha 10 de febrero de 2012 dirigida a la Presidenta del Consejo de Derechos Humanos por la Misión Permanente de la República Árabe Siria ante la Oficina de las Naciones Unidas en Ginebra

La Misión Permanente de la República Árabe Siria ante la Oficina de las Naciones Unidas y otras organizaciones internacionales en Ginebra saluda atentamente a la Oficina del Alto Comisionado de las Naciones Unidas para los Derechos Humanos (ACNUDH) y, con referencia a la nota verbal de esta, relativa al informe del Secretario General sobre la aplicación de la resolución S-18/1 del Consejo de Derechos Humanos (A/HRC/19/80), tiene el honor de adjuntar la respuesta oficial del Gobierno de la República Árabe Siria*, que incluye la información que la Oficina le había solicitado.

La Misión Permanente de la República Árabe Siria reitera la posición fundamental del Gobierno de la República Árabe Siria de rechazar las pretendidas razones que llevaron a organizar los períodos extraordinarios de sesiones 16º, 17º y 18º del Consejo de Derechos Humanos, así como sus resultados.

La Misión Permanente de la República Árabe Siria ruega la publicación del documento adjunto en todos los idiomas oficiales de las Naciones Unidas como documento del 19º período de sesiones del Consejo de Derechos Humanos.

* Se reproduce en el anexo como se recibió y únicamente en el idioma original.

Se ruega reciclar

Anexo

لقد أثبت تطور الأحداث في سورية وجود حملة ادعاءات وتضخيم إعلامي وسياسي غير مسبوقة موجهاً ضد سورية. وبمكن من خلال متابعة بسيطة رؤية فداحة الأكاذيب التي تُستخدم في هذه الحملة إضافة إلى الخداع المتبع لإطالة الأزمة الراهنة التي تعيشها سورية، واستخدام أرواح السوريين ومطالبهم المشروعة بالإصلاح كأوراق لتنفيذ أجندات خاصة لا تخدم الشعب السوري ولا حقوق الإنسان، وإنما تحاول أن تفرض قسراً وبالقوة حلولاً تمزق النسيج الإجتماعي للشعب السوري القائم منذ قرون، وتدمّر الدولة السورية لصالح العنف والتطرف والتكفيرية والأجندات الأجنبية، وبما يُشكل انتهاكاً لحقوق الشعب السوري وأولها حقه في الحياة، وخاصة من خلال الدعم السخي والتمويل ببلايين الدولارات الذي تقدمه دول عربية وغربية لتسليح مجموعات همّها الأساسي الاتجار بالدم السوري.

وقد أكدت بعثة المراقبين العرب في الفقرة ٢٩ من تقريرها "وجود مبالغات إعلامية في إعلان طبيعة الحوادث وأعداد القتلى والمصابين نتيجة الأحداث والمظاهرات التي تشهدها بعض المدن"، فيما رأت في الفقرة ٢٨ من تقريرها "إصدار بلاغات كاذبة من جهات عدة عن أعمال تفجير وعنف في بعض المناطق، وعند توجه المراقبين إلى هذه المناطق للتحقق من الأمر، تبيّن أن هذه البيانات لا أساس لها من الصحة".

وتأمل الجمهورية العربية السورية أن يُدرك مكتب المفوضة هذه المسألة بشكل جيد وعدم المساهمة في مغامرات فاشلة سيتحمل فاتورتها البشرية الباهضة الشعب السوري، وعدم السماح باستخدامه كإحدى أدوات دول بعينها وبما يتعارض مع ولاية المكتب الحيادية والموضوعية.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية تعي مسؤولياتها تجاه شعبها بشكل كامل وهي تسعى، وبوتيرة متسارعة نحو تلبية مطالب شعبها المشروعة بالإصلاح. وتود الجمهورية العربية السورية في هذا الصدد إعلام مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالإجراءات التالية التي تم اتخاذها مؤخراً، وذلك لكشف عدم صحة بعض

الاتهامات الموجهة نحو سورية، واستمرار الحوار والتعاون بين الجانبين المبني على احترام سيادة الجمهورية العربية السورية وضمن ولاية مكتب المفوضة.

١- **حماية السكان:** إن واجب كل دولة حماية شعبها وكل السكان القاطنين على أرضها. وقد عملت سورية بشكل جاد على تحقيق ذلك وفقاً للدستور السوري والقوانين الدولية لحقوق الإنسان والتزامات وتعهدات سورية ذات الصلة، وباعتبار مهمة حماية السكان فيها تنحصر في الدولة السورية. إلا أن الواقع الحالي يؤكد وجود مجموعات إرهابية مسلحة تتخذ لنفسها أسماء شتى لتبرر حقيقة ارتكابها لجرائم ضد السوريين وضد الإنسانية لا يقبلها أي قانون ولا أي شرعية دولية، وتعمل على إلصاق هذه الجرائم بالدولة السورية التي وضعت أمن وسلامة مواطنيها في طليعة أولوياتها.

كما أن الدولة السورية تعمل بشكل حثيث على وقف الاعتداءات التي تقوم بها المجموعات المسلحة بتمويل وتسليح خارجي لم يعد خافياً على أحد. وتدعو الجمهورية العربية السورية في هذا الإطار المجتمع الدولي إلى مساعدتها في ذلك من خلال دعوة الأطراف التي تدعم هذه المجموعات بالمال والسلاح والإعلام الموجه بوقف تدخلها السافر في شؤون سورية الداخلية وسعيها إلى تأجيج الأوضاع في سورية بدلاً من العمل على تهدئتها.

٢- **إطلاق سراح الموقوفين والسماح لمراقبين دوليين مستقلين بالدخول إلى مراكز الاعتقال.** لقد أوضح السيد رئيس الجمهورية في خطابه بتاريخ ٢٠١٢/١/١٥ أن "الدولة كالأم التي تفتح المجال دائماً لأبنائها لكي يكونوا في كل يوم أفضل حفاظاً على الاستقرار وحقناً للدماء". ومن هذا جاءت مراسيم العفو الأربعة التي كانت الجمهورية العربية السورية قد أعلمت المفوضية بها في حينه. وتم بموجب هذه المراسيم إطلاق سراح الآلاف من الموقوفين على خلفية الأحداث الأخيرة ممن لم تتلطخ أيديهم بدماء السوريين، كما تم إطلاق سراح عدد من المحكومين بتهم الإساءة لهيبة الدولة والإنتماء لأحزاب محظورة بسبب ممارساتها الإجرامية. وقد كانت الجمهورية العربية السورية قد أعلمت المفوضية بتفصيل بأعداد من أُطلق سراحهم في حينه أيضاً.

ومن ناحية أخرى قامت سورية بالسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة السجون السورية، كما قامت بعثة الجامعة العربية بزيارة عدد من السجون السورية والتقت بالسجناء بكل حرية.

٣- التحقيقات السورية المستقلة وغير المنحازة لمنع الإفلات من العقاب وضمان المحاسبة وتقديم المرتكبين للعدالة، والتحقيق في حالات الإختفاء:

أكد السيد رئيس الجمهورية في خطابه بتاريخ ٢٠١٢/١/١٥ على "عدم وجود غطاء لأحد". وأعلن أنه "تم إلقاء القبض على عدد محدود في جرائم قتل وغيرها" ويتم التحقيق معهم بشكل قانوني ومستقل. وكانت الجمهورية العربية السورية قد قامت بتشكيل لجنة تحقيق وطنية، وأعلمت المفوضية بتفاصيل عملها آنذاك، وقد تجاوز عدد الشكاوى المقدمة إلى اللجنة حتى الآن ٤٠٧٣ شكوى. وهي تعكف بشكل جدي على التحقيق في هذه الجرائم، لتقوم بتقديم تقارير موثقة وموضوعية ترفع الظلم عن الضحايا وتتجنب الأحكام المتسرعة المبنية على معلومات مغلوطة ومفبركة دون التحقق من مصداقيتها لإطلاق اتهامات خطيرة ذات أبعاد قانونية جسيمة وتؤدي لإصدار تقارير غير موضوعية وغير مهنية ولا يمكن الاستناد إليها في إنصاف الضحايا. اللجنة الوطنية للتحقيق لن تقع في هذا الخطأ الذي وقعت فيه لجان دولية، وستتابع العمل بشكل مستقل ومهني لتحقيق العدالة.

ومن ناحية أخرى، أكد السيد رئيس الجمهورية في خطاب ٢٠١٢/١/١٥ المشار إليه أعلاه، إلى أنه "لا يوجد أي أمر في أي مستوى من مستويات الدولة بإطلاق النار على أي مواطن ولا يحق إطلاق النار بحسب القانون إلا دفاعاً عن النفس ودفاعاً عن المواطن وعند الاشتباك مع شخص مسلح يحمل سلاح". وبالفعل فقد أكدت بعثة المراقبين العرب في تقريرها، على تعرض الجيش السوري وفي كثير من الأحيان، إلى الاستفزاز واضطراره للرد على إطلاق النار دفاعاً عن النفس. حيث جاء في الفقرة رقم ٢٦ من التقرير استخدام الجماعات المسلحة العنف ضد القوات الحكومية مما ترتبت عليه سقوط قتلى وجرحى في صفوف هذه القوات.

كما نشير إلى أن الجمهورية العربية السورية بدأت تعاني مؤخراً، في إطار الأحداث الأخيرة، من حالات اختفاء قسري تشمل المدنيين والعسكريين ورجال

الأمن على حد سواء، وتستهدف بشكل خاص الموظفين والعسكريين المتعاطفين مع الدولة السورية، كما تستهدف فئات معينة من الشعب. ففي الشهر الممتد بين ٢٠١١/١٢/١٩ و ٢٠١٢/١/١٨ وحده، تم الإبلاغ عن /١٧٨/ حالة خطف من قبل المجموعات المسلحة، ١٣٦ حالة منها لمدنيين، و١٥ من العسكريين و ٢٧ من السلطة. وقد ترافقت عمليات الخطف هذه بتعذيب بشع للمخطوفين تضمن الصعق الكهربائي والضرب والحرق والإيذاء النفسي والجسدي والاغتصاب، والتي انتهت في عدة حالات بالقتل وإلقاء الجثث في اماكن مهينة بشكل يملؤه الحقد، فيما طالبت المجموعات المسلحة التي تدّعي أنها تحمل السلاح دفاعاً عن الشعب السوري بالفدية لإطلاق سراح ٥٤ شخصاً. وبقي مصير ٩٨ سورياً مجهولاً، وهذه، للأسف حصيلة شهر واحد فقط، فيما تتوارد الأرقام الأخرى تباعاً.

تدعو الجمهورية العربية السورية المجتمع الدولي إلى الضغط على الأطراف التي تمول وتدرب وتدعم هذه الجماعات لوقف نزيف الدم السوري. إن المجزرة التي تمت بتاريخ ٥ شباط/ فبراير الجاري في مدينو حمص والتي قامت بها المجموعات المسلحة، حيث قتلت عدداً كبيراً من المواطنين الذين اختطفتهم وقتلتهم بدم بادر لخلق حالة كاذبة من التعاطف اثناء انعقاد جلسة مجلس الأمن للنظر في مشروع قرار ضد سورية ويؤسفنا تباكي من دعم هذا القتل اتهامه غير المقبول للحكومة السورية بارتكاب ذلك.

٤- السماح بالحصول على الرعاية الصحية دون أي تمييز أو رقابة أو الدخول إلى المستشفيات للقبض على محتجين جرحى.

تؤكد الجمهورية العربية السورية على حرصها على حصول الجميع على الحق في أعلى مستويات الصحة البدنية النفسية للجميع. وقد تعهدت الدولة السورية بتقديم الخدمات الطبية المجانية لكل القاطنين على أراضيها من سوريين ولاجئين وغيرهم.

والآن وبشكل خاص تقوم باتباع سياسة استيعاب جميع المرضى والمصابين خلال الأحداث الراهنة بغض النظر عن هوياتهم: مدنيين كانوا أم عسكريين، وبغض

النظر عن انتماءاتهم السياسية، فيتم إسعافهم ومعالجتهم وإجراء العمليات الجراحية لهم مجاناً، وتتم متابعة العلاج حتى الشفاء التام.

كما تحدثت المعلومات الواردة من وزارة الصحة السورية بأن المشافي استقبلت إصابات أغلبها طلق ناري من خلف الرأس أو الظهر، وإصابات أخرى مشوهة تشمل تقطيع الأيدي والأرجل والتنكيل بالجثث من قبل العصابات المسلحة، وجاءت الكثير من الجثث مقطعة ومحروقة ولم يتم التعرف على هويتها من شدة التنكيل بالجثة وتغيّب معالمها. وكانت الجمهورية العربية السورية قد وافتكم بعدد كبير من ملفات مثل هذه الحالات مدعمة بالصور والتقارير الطبية. كما تم تهديد الأطباء والممرضات، وتم اغتيال بعض الكوادر الطبية المهمة في وزارة الصحة، وتم خطف عدد من الممرضات واغتصابهن وقتلهن بعد الاغتصاب. وتعرض أكثر من مشفى لهجوم إرهابي وللاعتداء بقذائف آ ربي جي، نذكر منها المشفى الوطني في حمص. كما تم تهديد بعض المشافي الخاصة، وتم تهديد الموظفين بعدم متابعة مزاولة عملهم فيها. وفي جريمة مروعة قام المسلحون بقتل نائب رئيس منظمة الهلال الأحمر السوري وهو عائد من دمشق إلى مكان عمله في إدلب.

وهناك الكثير من الحالات التي تم من خلالها إسعاف إرهابيين من قبل طواقم الإسعاف، ولدى علم المجموعات الإرهابية بذلك قامت باقتحام المشافي وسرقة المصابين وإهانة الأطباء والممرضات، ليتم نقل المصابين إلى مشاف ميدانية موجودة في عدة مناطق لعلاجهم. وتم الكشف عن عدد من هذه المشافي في الجوامع وبعض الأقبية. والجمهورية العربية السورية ترفض في هذا الإطار وبشكل قاطع تهمة القبض على الجرحى في المشافي باعتبارها جزءاً مما يتم تداوله في وسائل إعلام ثبت تورطها في ما يجري في سورية.

وتجدر الإشارة إلى أن أجهزة الأمن وحفظ النظام لم تعرقل عمل أي من الطواقم الطبية والإسعافية خلال تنفيذ مهامها في إخلاء ونقل المصابين والجرحى وتقديم الخدمات الإسعافية، بل على العكس، قدمت القوى الأمنية المساعدة والتسهيلات والحماية للطواقم الإسعافية حرصاً منها على عدم تعرض تلك الطواقم لمخاطر أو اعتداءات من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة. ولم تقم القوى الأمنية باعتقال أو

استجواب المرضى خلال تلقيهم الرعاية الصحية في المشافي، كما لم يتعرض أي عامل صحي أو طاقم طبي للتحرش أو التهديد أو الاعتقال من قبل قوات الأمن أو الجيش.

كما نعلمكم بسرقة مستودع الطوارئ الطبية في حمص الذي يحوي "سيرنغات وموصل طبية" وأدوية وبعض الأجهزة الطبية وذلك بعد الاعتداء على الحرس وكسر الأبواب، وكانت تلك المحاولة الثانية للسرقة. كما تمت سرقة سيارات إسعاف بعد الاعتداء على طواقم الإسعاف في عدة مناطق. وتضررت نتيجة لذلك ٢٩ سيارة إسعاف، وخرجت ٣٠ سيارة إسعاف خارج الخدمة (والعدد في تزايد). إن هذه العمليات تؤثر على المواطن السوري بالدرجة الأولى وعلى حقه في الحصول على أعلى مستوى من الصحة. ورغم ذلك يعمل الكادر الطبي السوري بعمله على أكمل وجه وهو بحالة استنفار تام على مدار الساعة. ومن ناحية أخرى نذكر بأن العمليات الإرهابية التي استهدفت خطوط الكهرباء ومحطات توليد الطاقة وقطارات وأنابيب نقل الوقود أثرت بشكل مباشر على عمل القطاع الصحي في سورية، حيث أدى ذلك إلى انقطاع الكهرباء في المشافي زادها صعوبة منع المجموعات الإرهابية وصول مادة المازوت إلى هذه المشافي لتشغيل مولدات الكهرباء فيها.

٥- **عمل الإعلام الدولي في سورية واستخدام الإنترنت:** أعطت وزارة الإعلام في سورية في الفترة ما بين ٢٠١١/١٢/١ و ٢٠١٢/١/١٥، ١٤٧ ترخيصاً لمؤسسات إعلامية عربية ودولية للإطلاع على واقع ما يجري في سورية، من الولايات المتحدة الأمريكية ومن دول أمريكا الجنوبية والدول الأوروبية والدول العربية والآسيوية وغيرها. وقدمت ما أمكنها من التسهيلات لحرية عمل هذه المؤسسات في سورية، بما في ذلك تأمين الحماية لهم. ورغم ذلك، تأسف الجمهورية العربية السورية لتعرض بعض الصحفيين لاعتداءات المجموعات الإرهابية المسلحة، والتي راح ضحيتها بتاريخ ٢٠١٢/١/١٢ الصحفي الفرنسي جيل جاكييه، وجرح زميل له بلجيكي، بالإضافة لقتل ٨ سوريين آخرين في الاعتداء نفسه، وقامت سورية بفتح تحقيق فوري بالحادث. ونرفق ربطاً قائمة بالمؤسسات الإعلامية الموجودة في سورية.

كما تعرض عدد آخر من الصحفيين للمضايقات والتهديدات والاعتداءات على يد الجماعات المسلحة لإجبارهم على نقل أخبار كاذبة راح ضحيتها الصحفي شكري أبو البرغل الذي قتلته المجموعات المسلحة في داريا، فيما أحرقت منزل مراسل قناة "الجديد" اللبنانية السيد نضال حميدي بعد تلقيه تهديدات، وكذلك فعلت بمنزل الإعلامي علي جمالو الذي أحرق منزله بالكامل، وكذلك تم حرق كنزل الصحفي مصطفى المقداد. وتأتي هذه الاعتداءات لإسكات أي صوت يمكن أن يكشف زيف الادعاءات والفبركات التي يتم ارتكابها ضد سورية، وهذه حقائق للأسف لا تجد طريقها إلى عدد من المنابر الإعلامية التي تسعى لدعم تزييف الحقائق.

أما خدمات الانترنت، بما فيها صفحات التواصل الاجتماعي ومنها فيس بوك، فهي متاحة لكل من يريدها في سورية. وتعمل الحكومة على تحسين هذه الخدمات بشكل دائم انطلاقاً من إدراكها لأهمية الانترنت في أية عملية تطوير في الدول العصرية.

٦- **احترام المدافعين عن حقوق الإنسان:** تؤكد الجمهورية العربية السورية على احترامها للمدافعين عن حقوق الإنسان الحقيقيين وعملهم، من غير المخالفين للقوانين والذين يتخذون حقوق الإنسان ذريعة للإفلات من المحاسبة القانونية. كما أنها تلتزم بتعهداتها الدولية في هذا الشأن بما فيها الإعلان العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان والمواد ١٩ إلى ٢١ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وتود الجمهورية العربية السورية لفت انتباه المفوضية إلى أن أغلب من يسمون أنفسهم مدافعين عن حقوق الإنسان يدلون بتصريحات إعلامية محلية ودولية، بما في ذلك لقنوات تحريضية، ويوجهون انتقاداتهم ويمارسون عملهم من داخل سورية، ولا توجد أية عمليات انتقامية ضدهم. وهناك مراكز غير حكومية قامت بدور في الدفاع عن حقوق الإنسان ومقراتها موجودة في سورية مثل الشبكة السورية لحقوق الإنسان والمركز الاستشاري السوري للدراسات وحقوق الإنسان.

وحرصاً من الجمهورية العربية السورية على تعزيز حرية الرأي والتعبير ووضع الأطر القانونية التي تسمح بعمل المدافعين عن حقوق الإنسان بالشكل القانوني، تم إصدار قانون جديد للأحزاب عام ٢٠١١، بحيث تقدم طلبات إنشاء أحزاب إلى لجنة لشؤون الأحزاب. وبالفعل، فقد تم الترخيص لأربعة أحزاب جديدة في سورية

هي: "التضامن" و"الديمقراطي السوري" و"الأنصار" و"الطليعة الديمقراطي" بموجب القانون الجديد، فيما تدرس اللجنة حالياً عدة طلبات ستكون موضوع مذكرة مستقلة للمفوضة.

٧- **وصول المواد الإنسانية والطبية:** تنفق الجمهورية العربية السورية مليارات الليرات سنوياً لضمان توفر المواد الغذائية والدوائية والوقود للشعب السوري كافة بشكل مدعوم من الدولة. وتسعى المجموعات الإرهابية المسلحة إلى منع وصول هذه المواد على الشعب السوري من خلال عمليات تفجير البنى التحتية للطاقة في سورية وخاصة تفجير أنابيب النفط والغاز وقطع إمدادات الوقود عن الشعب السوري والمشافي، وعبر قتل سائقي قوافل الغذاء والوقود والأدوية وغيرها من العمليات الإرهابية التي تنفذها هذه المجموعات بشكل منظم للإيحاء بوجود أزمة إنسانية في سورية، خدمة لأهداف داعمي هذه المجموعات تبرير دعواتهم بما يسمونه بالممرات الآمنة لعبور المواد الإنسانية والطبية للسوريين. إن الجمهورية العربية السورية ترفض هذه المحاولات المكشوفة بشكل كامل التي تدعي العمل من أجل توفير ممرات آمنة لتبرير التدخل الأجنبي في سورية.

٨- **المهجرين داخليا ومن يسمون باللاجئين السوريين:** لقد كانت الجمهورية العربية السورية، وعبر تاريخها، الملاذ الآمن لكل لاجئ هارب من الحروب أو الاضطهاد الديني أو الطائفي أو الفكري بسبب اليقين المترسخ لدى شعوب المنطقة بأن سورية بلد الأمن والأمان، وبلد التسامح الديني. وقد بذلت سورية شعباً وحكومات جهوداً كبيرة، وقدمت تضحيات كبيرة لدمج هؤلاء اللاجئين في مجتمعها، وأصبحوا جزءاً لا يتجزأ من نسيج الشعب السوري.

للأسف تتعرض سورية اليوم لحملة تشويه هذا الغرث الحضاري من قبل مجموعات مسلحة إرهابية مدعومة بأموال وفتاوى تحريضية وتكفيرية خارجية. فعملت هذه الجهات على ترويع سكان مناطق بعينها وعملت على التهجير الطائفي والتصفية الطائفية من خلال التهديد والترويع والخطف والقتل والتمثيل بالجثث. وعملت على تخويف العديد من القاطنين في مناطق حدودية بغية إخراجهم من بلدهم باتجاه دول لاقوا فيها الاذلال وحجز الحرية والاغتصاب، ومنع بعضهم من

العودة إلى سورية، وفقاً لشهادات عدد كبير منهم ممن تمكنوا من العودة إلى بلدهم. فيما وجد عدد من المجرمين والمهربين والإرهابيين في بعض هذه البلدان معسكرات تدريب لتهريب السلاح وشن الهجمات ضد سورية بالتعاون مع إرهابيين تم استدعائهم من مناطق مشتعلة أخرى في المنطقة.

وفي مناطق أخرى من سورية قامت المجموعات الإرهابية المسلحة بعمليات تطهير أحياء ومدن من فئات محددة من الشعب السوري عاشوا على هذه الأرض منذ بدء كتابة التاريخ، كما تم استهداف دور العبادة من جوامع وأديرة لتمزيق النسيج الاجتماعي السوري الراسخ منذ ما لا يقل عن ألفي عام تفخر به سورية. وعملت هذه المجموعات على استبدال سكان هذه المناطق بفكر العنف والتكفير والتطرف.

إن الجمهورية العربي ةالسورية تدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود السورية بعودة الاستقرار إلى سورية وإلى تحمل مسؤولياته في هذا الشأن من خلال دعوة كل الدول إلى التعامل مع اللاجئين فيها وفقاً للقوانين الدولية المتعارف عليها في هذا الشأن وعدم السماح لأراضيها لأن تصبح معسكرات تدريب عسكري ضد السيادة السورية.

٩- **احترام إرادة الشعب وطموحاته ومطالبه:** تعمل القيادة السورية على ترسيخ هذا الاحترام بشكل مستمر، وتعمل على تحقيق إرادة كل فئات الشعب ومطالبه. وبالفعل تم اتخاذ خطوات فعلية لتعزيز أطر التعبير عن الإرادات السياسية للشعب بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. ومن أهم الخطوات التي تم تنفيذها، تشكيل لجنة لإعادة صياغة الدستور انتهت من عملها بعد أن صاغت مشروعاً لدستور سورية الحديثة سيتم طرحه للاستفتاء الشعبي بعد أسابيع قليلة تمهيداً لإجراء انتخابات تشريعية في الصيف. وسيضمن الدستور الجديد التعددية الحزبية وحقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الانتخاب.

كما تم اتخاذ خطوات عملية أخرى مثل اقرار قانون الانتخابات المحلية، في وقت سابق من العام الماضي، لحقه انتخابات المجالس المحلية والتي تم بموجبها انتخاب

ممثلي الشعب إلى المجالس المحلية بشكل ديمقراطي وشفاف، فيما يتم العمل على تنفيذ باقي مطالب الشعب السوري بعيداً عن الأجندات الخارجية وأطماعها.

١٠- **سلامة البعثات الدبلوماسية في سورية:** تنظر الجمهورية العربية السورية بشكل لا تساهل فيه إلى التزاماتها إزاء حماية البعثات الأجنبية المعتمدة في سورية في إطار اتفاقتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية. وللأسف تعرضت بعض السفارات المعتمدة في دمشق إلى إساءات من بعض المواطنين الغاضبين من مواقف دول هذه السفارات تجاه سورية. ورغم ذلك تحركت السلطات المعنية بشكل فوري لوقف هذه الإساءات واتخذت إجراءات مشددة لمنع أية اعتداءات على السفارات الأجنبية والممتلكات التابعة لها. فيما قدمت وزارة الخارجية اعتذاراً عما حصل، وقامت بتشكيل لجنة تعاونت بشكل وثيق مع السفارات المعنية لإحصاء الأضرار وتقديم التعويضات لها.

وتجدر الإشارة إلى أن واقع الحال آن يتطلب دعوة من المجتمع الدولي بما فيه الأمم المتحدة، لحماية سلامة البعثات الدبلوماسية السورية في الخارج وسلامة الدبلوماسيين وأملاكهم، بعد تعرض عدد كبير من السفارات السورية في الخارج إلى الاعتداء. ومما يؤسف له أن بعض السفارات السورية والعاملين فيها تعرضت إلى اعتداءات متوالية ولم يتم تأمين الحماية لها مطلقاً، إذ تعرض بعضها للحرق والتخريب في بعض الدول الأوروبية بشكل خاص.

١١- **تعاون مع مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان:** لقد أكدت سورية، ومازالت تؤكد على استعدادها الدائم على التعاون مع كل آليات حقوق الإنسان ضمن ولاية هذه الآليات وتعهدات سورية الدولية وسيادتها الوطنية. وبالفعل أبدت سورية روح تعاون إيجابي مع مكتب المفوضة وقامت، منذ بداية الأحداث، بتزويدها بمجموعة كبيرة من المعلومات والنصوص والمراسيم الخاصة بتطورات الأزمة في سورية، والتي تكشف زيف الإدعاءات وحجم حملة التضليل التي تعرض لها مكتب المفوضة وغيره من الجهات الدولية. كما أجرت مقابلات واجتماعات مع مسؤولين في المفوضية بمن فيهم المفوضة السامية لحقوق الإنسان. وتتطلع الجمهورية العربية السورية الآن لما سيصدر عن مكتب المفوضة لدعم

الشعب السوري وموقفها من الانتهاكات الجسيمة التي تنتهجها الجماعات الإرهابية المسلحة ضد الشعب السوري من أطفال ونساء وشيوخ ورجال أمن وأفراد جيش من مختلف فئات النسيج السوري، وتأمل بأن لا يؤدي توضيح سورية لحقائق الأمور في سورية، واكتشاف مكتب المفوضة السامية حجم الأكاذيب التي وردت إليها إلى صمت المفوضة عن واجبها في إعلان الحقيقة بشجاعة.

١٢- **خطة العمل العربية وبروتوكول المراقبين:** إن الجمهورية العربية السورية دولة مؤسسة في جامعة الدول العربية. احترمت قوانينها وقواعد عملها وتعاونت مع آلياتها إلى الحد الأقصى. فنفذت خطة العمل التي تم الاتفاق عليها في الدوحة بين سورية ولجنة المتابعة العربية بأمانة وبحسن نية رغم معرفتها بعدم صدق نيات البعض. كما وقعت على بروتوكول لجنة المراقبين العرب في شهر كانون الأول ٢٠١١. وبدأت اللجنة عملها بعد ذلك بشكل فوري بعد أن قدمت لها سورية كامل التسهيلات، وهو ما أكدته اللجنة أكثر من مرة. ففي الفقرة ٧٣ من تقرير اللجنة على سبيل المثال تحدثت اللجنة عن "تجاوب من الجانب الحكومي لإنجاح مهمتها وتذليل كافة العقبات التي قد تواجهها، وقامت بتسهيل إجراء اللقاءات والمقابلات مع أية جهة كانت، ولم يفرض أي قيود على تحركات البعثة ولقاءاتها مع المواطنين السوريين سواء المعارضين أو المؤيدين".

وبالفعل قدمت اللجنة تقريرها الأول أواخر شهر كانون الثاني الماضي الذي لم يعجب البعض ممن كانوا يرغبون بأن يكون تقرير لجنة المراقبين غير موضوعي ومنحاز للأكاذيب كغيره من التقارير، تمهيداً لاستخدامه كأداة لايتدعاء التدخل الأجنبي في سورية، قد قدمنا لكم أمثلة عن ما ورد فيه من معلومات تؤكد "وجود عنصر مسلح غير مخاطب بالبروتوكول يعتدي في بعض القطاعات على القوى الأمنية وعلى المواطنين" حسب ما ورد في الفقرة ٧١ من التقرير. ورغم ذلك استمرت سورية بإبداء أقصى درجات التعاون، ووافقت على تمديد عمل المراقبين شهراً آخر ينتهي في ٢٠١٢/٢/٢٤، إلا أن الجامعة عمدت عمل البعثة. وتجدر الإشارة على أنه في اليوم السابق لوقف عمل المراقبين، صدرت فتاوى تكفيرية من دول أخرى تمول الإرهاب في سورية، بهدر دم المراقبين. إن هذه الفتاوى تؤكد

عدم احترام الأطراف الأخرى للرأي الآخر، وتكشف حقيقة إيديولوجياتهم العنيفة التي تتعارض مع أول مبادئ حقوق الإنسان.

١٣- **التعاون مع الإجراءات الخاصة ذات الصلة بالأزمة في سورية:** لقد دأبت الجمهورية العربية السورية، ومنذ سنوات عدة على التعاون الكامل مع كافة الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان في إطار ولاية هذه الإجراءات وقوانين سورية وتعهداتها الدولية. كما استقبلت عدداً منهم، وأقامت حواراً مع عدد آخر منهم، فيما ساهمت بفعالية في تزويد تلك الإجراءات بكافة المعلومات المتوفرة لديها والتي يمكن أن تسهم في إنجاح عمل تلك الإجراءات. والجمهورية العربية السورية تأسف بعد كل هذا صدور بعض الأحكام المسبقة ضدها في هذا الإطار تلغي كل ما قامت به من تعاون عبر هذه السنوات كلها، وانضمام بعض المقررين الخاصين إلى حملة ظالمة ضد سورية وتبنيها لدعايات وأباطيل المجموعات المسلحة والدول التي لا تريد الخير لسورية.

وعلى صعيد آخر، لاحظت الجمهورية العربية السورية خلو القرارات الموجهة ضد سورية من أمور أساسية دعتها، ضمن أمور أخرى، إلى رفض تلك القرارات، نذكر منها:

١- خلو القرارات من أية دعوات للحوار الوطني للخروج من هذه الأزمة باعتباره الحل الأمثل للحفاظ على الشعب السوري وعلى حقوقه. إن الجمهورية العربية السورية، نادت بإجراء حوار مع كافة أطياف المعارضة والشعب منذ بداية الأحداث، إلا أن أطراف أخرى، رفضت هذا الحوار بإيعاز من قوى خارجية، وتابعت تصعيدها ضد سورية مستخدمة العنف كوسيلة بعد رفض الشعب السوري دعواتها وأجنداتها التي لا تخدم حقوق الإنسان.

٢- غابت عن هذه القرارات ما تقوم به المجموعات المسلحة الإرهابية، وهي عمليات الإرهاب التي تزداد تصاعداً وفظاعة مع كل خطوة سورية للإصلاح واللحمة الوطنية ورفض التدخل الخارجي ومع كشف حقيقة أجنداتهم، ولم تطلب وقف هذه الانتهاكات الخطيرة والممنهجة لحقوق الإنسان التي ترتكبها هذه المجموعات. ولن تكفي هذه الصفحات لتقديم إحصاءات مبسطة ببشاعة ما تقوم به

من تدمير متعمد للبنى التحتية من شبكات وقود وكهرباء، واستهداف النخب العلمية والفكرية، واستهداف فئات محددة من المجتمع، وارتكاب الفظائع ضد المدنيين العزل من أجل استخدامها كأوراق دعاية رخيصة في الحملة الإعلامية ضد سورية.

٣- وغاب عن القرار قيام دول أخرى بتمويل تدريب ودعم مجموعات مسلحة إرهابية وتسليحها، بما يتعارض مع التزامات هذه الدول بموجب القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي، وتدخلها السافر في الشؤون الداخلية لسورية، وتهديد أمن المواطنين السوريين، وضد الشعب السوري. كان أولى بهذه القرارات معالجة هذه القضية التي تشكل عنصراً أساسياً من الأزمة السورية، والتي كان بالإمكان حل الأزمة بشكل أسرع وأبسط وبدون خسائر بشرية، لولا انتهاك هذه الدول للقانون الدولي واستهتارها بأرواح السوريين.

٤- كما غابت عن هذه القرارات كل خطوات الإصلاح السورية، وتمت الاستعاضة عنها باتهامات خطيرة غير صحيحة والتحريض على فرض العقوبات ضد الشعب السوري والتدخل الخارجي في سورية، بما يتناقض مع كل دعوات لحقوق الإنسان. وسنوافيكم بقائمة المراسيم والقرارات الإصلاحية التي تم اتخاذها في سورية في إطار مساعي الدولة الحثيثة لحل هذه الأزمة في سورية بما يحمي السلم الأهلي وأمن المواطنين، ومطالب الشعب بالإصلاح، وسيادة الدولة.

٥- جاءت نصوص القرارات بعيدة كل البعد عن الواقع السوري تهدف لتوجيه التهم إلى سورية وخلق الانطباع بوجود كارثة إنسانية في سورية. وتطالب بتوفير مواد الإغاثة والعلاج للجرحى على سبيل المثال، في الوقت الذي تعمل فيه الدولة السورية على توفير هذه المسائل بشكل طبيعي دون الحاجة لتذكيرها بذلك من جهات لا تهتم بصالح سورية.

تأمل الجمهورية العربية السورية أن لا تغيب هذه الحقائق ومضمون هذه المذكرة عن أي من التقارير التي تعدها المفوضية حول سورية، ولا يتم تجاهلها لصالح صوت واحد يزداد عزلة في المجتمع السوري يوماً بعد يوم رغم الأبواق الإعلامية والسياسية الخارجية التي تحاول إظهاره بغير حقيقته.".